

الدور السياسي للأزهر بعد الثورة:

الثابت والمتحول

بلال عبد الله
باحث مصري



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

ملخص الدراسة:

شهد الدور السياسي للأزهر حضوراً بارزاً على الساحة المصرية عقب الثورة مقارنة بما قبلها، وقد ارتبط هذا الدور بتصاعد حضور جماعات الإسلام السياسي في واجهة المشهد السياسي المصري، وقدرتها على تحقيق نتائج متقدمة في كافة المناسبات الاقتراعية التي شهدتها مصر منذ الثورة. كانت مواقف الأزهر تبرز على الضد من توجهات الفصيلين الرئيسيين للإسلام السياسي في مصر؛ وهما الإخوان بنزعتهم الأممية، والسلفيون بعدائهم لقيم المدنية والحداثة. وتبرز الإشكالية هنا من زاوية ما إذا كانت سمات الدور السياسي للأزهر كما برز بعد الثورة تعكس توجهاً أصيلاً له أم مجرد مواقف تكتيكية لموازنة حضور جماعات الإسلام السياسي الواردة من خارج مؤسسات الدولة المصرية.

في هذا الإطار، تسعى الورقة إلى التعامل مع تلك الإشكالية واختبار مدى صدقية وتجذر الدور السياسي للأزهر عبر وضع هذا الدور بعد الثورة في إطار الصيرورة التاريخية له. فيناقش المحور الأول موقف الأزهر من الدولة الوطنية، بينما يسلط المحور الثاني الضوء على تطور علاقة الأزهر بالسلطة السياسية قبل الثورة، في حين يستدل المحور الثالث على الاستمرارية والتغيير في الدور السياسي للأزهر بعد الثورة من واقع بعض الوثائق والمحطات ذات الطبيعة الاستراتيجية التي تعكس بعمق طبيعة هذا الدور، بعيداً عن الاستغراق في التفاصيل اليومية لتفاعل الأزهر مع القضايا السياسية، وأخيراً تشير الخاتمة إلى أهم النتائج التي تمّ استخلاصها في هذه الورقة.

مقدمة:

عقب الثورة المصرية ظهر عدد من المستجدات التي طالت الأزهر، سواء على الصعيد المؤسسي أو على صعيد السلوك السياسي، وترتبط هذه المستجدات بطبيعة التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية في مصر، والتي كان من أبرز معالمها الصعود اللافت للتيارات الإسلامية في سماء النظام السياسي. هذه التيارات الصاعدة تأتي - على اختلاف مشاربها - من خارج المؤسسات الرسمية للدولة، سواء التيار السلفي بروافده الفقهية الممثلة بالأساس في الدعوة السلفية، أو جماعة الإخوان المسلمين التي كانت الحصان الأسود في جميع المنافسات السياسية التي جرت عبر صناديق الاقتراع، والتي تنوعت بين استفتاءات وانتخابات، هذا فضلاً عن التيار الجهادي الذي جرى العمل على إدماجه في النظام السياسي المصري كذلك أسوة ببقية التيارات.

لوهلة، بدا أنّ الدولة المصرية في وارد التصالح - ولو إلى حين - مع وجود هذه التيارات الدينية التي تمارس نفوذاً واسعاً في المجتمع. وبغض النظر عما آلت إليه الأمور بعد ذلك، فقد اقتضى الأمر من الدولة التكيف مع الوجود الحتمي لهذه التيارات، وهو ما تطلب إفساح المجال للأزهر كي يمارس دوراً أوسع نطاقاً يقطع الطريق من خلاله على هذه التيارات الآتية من خارج الدولة، ويمنعها من احتكار الخطاب السياسي المنطلق من أرضية دينية. غير أنّ هذا الدور الذي لعبه الأزهر ينطوي على ما هو أكثر أهمية وفي حاجة للتأمل من عملية سحب البساط من تحت أرجل التيارات الدينية الأخرى. فهذا الدور لا يمكن فصله عن طبيعة الدور التاريخي للأزهر في تكوين الدولة الوطنية، كما لا يمكن فصله عن طبيعة علاقة الأزهر بالسلطة. لذلك، فإن العودة، ولو بشكل موجز وسريع إلى بعض الإشارات التي تخص هذا الدور التاريخي وهذه العلاقة بالسلطة، قد يفيدنا في الخروج ببعض النتائج ذات الدلالة فيما يخص الدور السياسي للأزهر بعد الثورة.

من أجل تقييم هذا الدور، تتناول هذه الورقة ثلاثة محاور رئيسية؛ الأول هو الدور التاريخي للأزهر في تكوين الدولة الوطنية في مصر، والثاني يتناول بعض الإشارات التي تخص تطور علاقة الأزهر بالسلطة خلال مراحل تاريخية مختلفة، بينما يركز المحور الثالث على بعض الجوانب التي يمكن من خلالها اختبار مسألة الاستمرارية والتغيير في الدور السياسي للأزهر بعد الثورة ووضعها في إطار الصيرورة التاريخية لهذا الدور، وذلك من خلال رصد أبرز التحولات المؤسسية، وتحليل بعض الوثائق التي تعكس توجهات الأزهر، بالإضافة إلى تناول وضعيته في دستوري 2012 و 2013 وتبيين دلالات الاختلاف بين كل منهما.

الأزهر والدولة الوطنية:

مع تأسيس الجامع الأزهر قبل ما يربو على ألف عام، وامتداداً لظاهرة كانت قد بدأت قبلها بقرون واستمرت كذلك لقرون تالية، كانت مصر تخضع على الدوام لحكم أطراف غير مصرية، ومن ثمّ فإنّ علاقات المجتمع بالسلطة السياسية لم تكن علاقة بين مجتمع ودولة وطنية، لكن مصدر السلطة ومنبع الشرعية كان يُستمد من جهة خارجية، كدولة الخلافة العثمانية على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى، فقد كان الأزهر شديد التجذّر والارتباط بالبيئة الاجتماعية، وذلك بحكم طبيعة الدور الذي يؤديه كمنارة علمية وقبلة لطالبي العلوم الشرعية من مختلف الخلفيات الاجتماعية والطبقية، كما أنه كان يقوم كذلك بالأدوار المرتبطة بالقضاء الشرعي وإدارة الأوقاف التابعة للأزهر والممتدة بطول البلاد وعرضها، وكل هذا جعله في الأخير يقوم - بشكل من الأشكال- بدور قريب الشبه ببوتقة الصهر الذي تقوم به مؤسسات أخرى كالجيش في الدولة الحديثة.

هذا التجذر في البيئة الاجتماعية، جعل قيادات الأزهر من علماء ومشايخ يناحزون دون موارد لمصالح المجتمع في وجه الغزوات الخارجية، أو حتى في كثير من المواجهات بين الشعب والسلطات الحاكمة. فضلاً عن الهالة الدينية والبعد الرمزي الذي يمثله الأزهر، فإن درجة المؤسسة العالية التي كان يتمتع بها في مقابل عدم وجود جهة منافسة تتمتع بذات القدر من المؤسسة والانتشار والاستقلالية عن السلطة الحاكمة، جعلت الأزهر يمثل أحد الروافع المهمة التي حرثت التربة لبذر بذور الوعي بالهوية الوطنية المصرية الذي تبلور تدريجياً فيما بعد خلال عدد من المراحل المفصلية اللاحقة في تاريخ مصر. فقد ظلت الهوية الإسلامية لمصر غالبية على ما سواها منذ الفتح الإسلامي لها، وكان المجتمع المصري لا ينظر للدولة العثمانية بوصفها محتلاً خارجياً. لكن في الوقت نفسه، فإن تمسك المجتمع المصري باللغة العربية التي لم يكن يجيدها الحكام العثمانيون جعل هناك فجوة ما بين الشعب والحكام، وفي المقابل كان الأزهر أحد حلقات الوصل التي يلجأ إليها الشعب في التواصل مع الحكام، كما كان الأزهر هو الملاذ في مواجهة ظلم هؤلاء الحكام وجورهم.

تشير الوقائع التاريخية إلى تزعم الأزهر عدداً من الانتفاضات الشعبية أواخر حكم المماليك مع اشتداد الظلم الواقع على الشعب، وكان من أبرز تلك الانتفاضات في تلك الفترة الانتفاضة الشعبية الكبرى التي تزعمها شيخ الجامع الأزهر عبد الله الشرقاوي عام 1795. جاء بعد ذلك الاحتلال الفرنسي ثم الحملة الإنجليزية على مصر، وكان الأزهر هو رأس حربة المقاومة الشعبية في المرتين، ليس فقط بالمعنى السياسي، لكن أيضاً بالمعنى الميداني العسكري والجغرافي الضيق في بعض الحالات. والأمر ذاته تكرر إبان الثورة العربية حين انضم علماء الأزهر، وعلى رأسهم شيخ الأزهر والإمام محمد عبده، للحركة الوطنية التي توافقت على عزل

الخدوي توفيق ومقاومة الإنجليز، قبل أن تفشل الثورة العربية ويتم التنكيل بالمشاركين فيها، ومن بينهم رجال الأزهر.

هنا تجدر الإشارة إلى ملاحظة مهمة بشأن اختلاف محطة الثورة العربية عن كافة المحطات السابقة؛ فعلى الرغم من تسليم الأزهر تاريخياً بسلطة الخلافة العثمانية ورمزيتها الدينية، إلا أن الوجود الشكلي والرمزي للدولة العثمانية في مصر لم يجعل الوعي الوطني رهناً بالصدام مع الدولة العثمانية، لكن كما تمت الإشارة، فإن المواجهات مع سلطة الحكام أواخر العصر المملوكي كانت أشبه ببذر البذور التي أنبتت فيما بعد الوعي بالهوية الوطنية في مصر، وحتى مواجهة الاحتلال الفرنسي والحملة الإنجليزية لم تكن وحدها كافية في ظل تخلف الدولة المصرية من الناحية التنظيمية والفكرية، وهو الأمر الذي اختلف فيما بعد حين تأسست الدولة الحديثة على يد محمد علي، فكانت الثورة العربية أكثر نضجاً على صعيد بلورة الوعي والهوية الوطنيين، حيث تكونت الثورة من تحالف ضم الجيش المصري بقيادة أحمد عرابي، وبعض رجال الدولة وعلى رأسهم رئيس الوزراء في ذلك الوقت محمود سامي البارودي، والجامع الأزهر ممثلاً في مجموعة من المشايخ والعلماء على رأسهم شيخ الأزهر الشيخ محمد الانبائي.

من ناحية أخرى، فإن تضعف سلطة الخلافة العثمانية كان هو الآخر أحد العوامل المساعدة على تراجع النزعة الأممية لدى الأزهر في اتجاه بزوغ الوعي الوطني لدى علمائه، فعلى الرغم من شيوع أفكار إصلاحية أممية كالجامعة الإسلامية، إلا أن حضور الاحتلال الإنجليزي الجاثم على صدر البلاد جعل أولوية المقاومة محصورة بالحدود الجغرافية للدولة المصرية، وبذلك يمكن القول إن بزوغ النزعة الوطنية لدى الجامع الأزهر لم يحدث على الضد من النزعة الأممية بقدر ما كان تطوراً طبيعياً، ساعد عليه الضمور الذاتي للمظلة الأممية الممثلة في الخلافة العثمانية. وحين اندلعت ثورة 1919 ضد الإنجليز، كان الأزهر كذلك أحد المكونات الرئيسية للحركة الوطنية المصرية، ومسرحاً لبعض المواجهات، ونقطة انطلاق للتظاهرات، ومحلاً لكثير من الاجتماعات التي يعقدها الوطنيون المصريون.

بعد الاستقلال، ظل الأزهر كذلك محتفظاً برمزيته الوطنية، فكان الخطاب الشهير للرئيس الراحل جمال عبد الناصر من فوق منبر الجامع الأزهر إبان أزمة تأميم قناة السويس عام 1956، والتي كانت إحدى المحطات المهمة على طريق استكمال معالم الاستقلال وفرض مصر سيادتها الوطنية على جميع أراضيها. وأخيراً، ظهرت النزعة الوطنية لدى الأزهر خلال السنوات الأخيرة في فكرة تأسيس "بيت العائلة" التي اقترحها ورعاها شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب عقب الاعتداءات على كنيسة سيدة النجاة في العراق وكنيسة القديسين في مصر، وتم تنفيذها رسمياً عقب الثورة بعد أحداث مجزرة ماسبيرو ضد المسيحيين؛ ومن ثم فإن

بيت العائلة أتى كرد فعل على شيوع النزعة الطائفية التي أضعفت علاقات المواطنة في مصر وهددت السلم المجتمعي.

الأزهر والسلطة السياسية:

بحكم العرف السياسي السائد في العالم الإسلامي والقاضي بضرورة تأسيس جامع أكبر في كل عاصمة يكون فيها بمثابة الرمز لسيادة الإسلام السياسية والروحية؛ فقد ارتبط الجامع الأزهر بالسلطة السياسية الحاكمة منذ تأسيسه عقب دخول الفاطميين مصر وإنشاء مدينة القاهرة عاصمة لدولتهم الجديدة، وبهذا ظل الجامع الأزهر على مدار قرون مصدراً مهماً لإسباغ الشرعية على أي حاكم، ومسوغاً مهماً لتبرير وتسويق أية قرارات وسياسات قد تمس المصالح الحيوية للمجتمع. غير أن هذا الأمر لم يكن يعني أن الأزهر ظل على الدوام أداة في يد الحاكم يوظفها لصالح ترسيخ دعائم حكمه متى يشاء، حيث ظلت مسألة علاقة الأزهر بالسلطة مرهونة بمتغيرين اثنين: الأول هو المكوّن السني الأشعري فقهياً (منذ التحول عن المذهب الشيعي على يد صلاح الدين) ورؤيته لمسألة السلطة، والثاني هو درجة الاستقلالية المتحققة للأزهر.

حين تأسس الأزهر نال نصيباً وافراً من الرعاية من قبل الخلفاء الفاطميين؛ ففي كنف الدولة الفاطمية حظي الأزهر كمؤسسة بعدد من الامتيازات المتمثلة في تخصيص أوقاف يعود ريعها إليه للإنفاق على التعليم فيه. وفي عهد الدولة الأيوبية حين تحولت مصر عن المذهب الشيعي إلى المذهب السني، لم يكتف صلاح الدين الأيوبي بمنع صلاة الجمعة في الجامع الأزهر، لكن تم حرمان الأزهر من أغلب الأوقاف التابعة له أيضاً، وبذلك تم حرمان الأزهر من استقلالته المالية، وتراجع دوره ومكانته لعقود تالية. لكن في ظل دولة الخلافة العثمانية وخلال حكم المماليك كانت مكانة الأزهر قد ترسخت في الحياة العامة في مصر، وقد لعب الأزهر في ذلك الحين دوراً مسانداً للسلطة في بعض الأزمات السياسية أو في تبرير السياسات المتبعة. ومن أشهر الوقائع في ذلك الصدد الفتوى التي أصدرها علماء الأزهر تحت قيادة الشيخ أحمد العروسي شيخ الأزهر بجواز قتال الوالي العثماني للأميرين مراد باشا وإبراهيم بك في يناير 1788.

حين تولى محمد علي حكم مصر كان علماء الأزهر هم الذين نادوا به والياً على مصر، وكان ذلك وفق اتفاق يقوم فيه باستشارتهم في الأمور الكبرى قبل أن يبيت فيها، لكن محمد علي من جهته كان يدرك جيداً أن سيطرته على مقاليد البلاد مرهونة بتحبيد نفوذ الأزهر وإقصائه عن الحياة السياسية لسببين: الأول أن الأزهر كان يمثل أحد أهم مراكز القوى في مصر، والثاني أن طموحات محمد علي في بناء دولة على الطراز الحديث كانت تتطلب استحداث أجهزة ومؤسسات تعد منافسة للدور الاجتماعي الذي يقوم به الأزهر، وبالأخص في

قطاع التعليم. على هذا الأساس خاض محمد علي معركته ضد الزعامات الشعبية الدينية، فقام بعزل نقيب الأشراف الزعيم عمر مكرم ونفيه إلى دمياط، وقد تواطأ علماء الأزهر مع محمد علي في حسم معركته مع مكرم، وهو الأمر الذي تبعه مسلسل من تحجيم بقية الشخصيات البارزة من علماء الأزهر. وبموازاة ذلك، كانت عملية التحديث التي يخوضها محمد علي في قطاع التعليم جارية على قدم وساق، بشكل أدى إلى سحب البساط من تحت أرجل الأزهر في قطاع التعليم لصالح المدارس العليا.

من الأمور ذات الدلالة هنا أن ما أقدم عليه محمد علي كان يمثل إقصاءً لدور رجال الدين من الحياة السياسية، لكنه بسبب طبيعة التكوين السياسي والتبعية لدولة الخلافة، فإن هذا لم يترتب عليه استبعاد للدين كمصدر للمشروعية السياسية بشكل عام، كما أن عملية التحديث في قطاع التعليم كانت تعتمد بشكل أساسي على كوادر أزهريّة. ولعل هذه السمة كانت من أبرز معالم الدولة المصرية في علاقتها بالدين، لأنّ مدنية الدولة لم تتحقق في الحالة المصرية بالمعنى العلماني الصرف القاضي بإقصاء دور الدين في السياسة والمجال العام أو في عملية التحديث، لكن غاية ما كان يمكن أن يحدث هو تحجيم دور رجال الدين في السياسة مع توظيف السلطة للدين في خدمة عملية التحديث، ولعل هذا ما برز بشكل أكثر جلاءً في التجربة الناصرية بعد تجربة محمد علي بقرن ونصف من الزمان.

تتشابه تجربة عبد الناصر مع تجربة محمد علي في التعامل مع الأزهر؛ فالحاكم في هذه الحالة أيضاً له خلفية عسكرية ولديه طموح في بناء دولة قوية من خلال القيام بعملية التحديث، وعليه كذلك التعامل مع خصوم يمثل الدين بالنسبة لأحدهم أرضية للانطلاق. ومثلما أقصى محمد علي الزعامات الدينية عن الحياة السياسية وقام بعملية تحديث في قطاع التعليم سحبت البساط من الأزهر، قام عبد الناصر كذلك بتوجيه الضربات الأمنية لخصومه من جماعة الإخوان المسلمين، ومن ناحية أخرى قام بتحجيم وإضعاف دور الأزهر من خلال إلغاء القضاء الشرعي وإصدار قوانين الإصلاح الزراعي التي كان أحد نتائجها مصادرة كثير من الأوقاف والممتلكات التي تعود للأزهر، ثم الخطوة الأهم الممثلة في إصدار قانون الأزهر عام 1963، والتي تم بموجبها أيضاً إدخال العلوم الحديثة إلى جامعة الأزهر.

عقب إصدار قانون الأزهر، وعلى مدار حوالي نصف قرن من فقدان الأزهر لاستقلاليتّه، برزت سمة رئيسية في علاقة الأزهر بالسلطة وتوجهاتها السياسية؛ ففي عهد عبد الناصر لم تكن مصر دولة علمانية بشكل كامل، وإنما ظل الدين أحد مصادر إضفاء الشرعية على سياسات الحاكم، وقد كانت توجهات كثير من علماء الأزهر في ذلك الحين أكثر تصالحاً مع قيم الحداثة والتنوير التي تبنتها الدولة المصرية، على الضد من التوجهات الفكرية للإخوان داخلياً والأنظمة الخليجية المحافظة إقليمياً. وفي عهد السادات، برزت أكثر من

السابق النزعة المحافظة للأزهر في توافق مع التحولات السياسية في رأس السلطة، حيث صار خصوم النظام داخلياً من اليساريين والقوميين، بينما أصبحت السلطة أكثر تصالحاً مع الإسلاميين، وتبني السادات خطاباً دينياً محافظاً، كما تحولت بوصلة التحالفات الإقليمية لمصر باتجاه السعودية، وهو ما انعكس على الأزهر بشكل عملي في الدعم المالي الذي ضخته المملكة لصالح الأزهر.

أُخِدتَ التحول باتجاه التحالف مع المملكة العربية السعودية في السبعينيات أثاراً ثقافية واجتماعية خرجت عن سيطرة الدولة، لذلك فإن الحرب بين أجهزة الدولة المصرية وبين الجماعات الإرهابية في الثمانينيات والتسعينيات لم تستطع الدولة فيها ممارسة المرونة ذاتها في التحكم في المؤسسة الدينية، حيث كانت الثقافة المصرية قد تشعبت بالقيم الإسلامية المحافظة على الصعيد الاجتماعي، لذا فإن خصومة الدولة مع الجماعات الدينية لم ينتج عنها تحول في الاتجاه المعاكس على الصعيد القيمي والثقافي بالعودة إلى ما كان سائداً في عهد عبد الناصر، فتشعب المجتمع المصري بالقيم الإسلامية المحافظة فرض على الدولة مجازاة هذه الثقافة المحافظة في سبيل تفكيك الحاضنة الشعبية للجماعات الإرهابية، فانتهى الأمر بالقضاء على هذه الجماعات تديين المجال العام والحياة الثقافية، فكانت الدولة تحقق الانتصارات على الجماعات الإرهابية في الوقت الذي يمثل فيه علماء الأزهر رأس حربية ضد رموز الحياة الثقافية في مصر بشكل أدى إلى تضيق الخناق على الحريات العامة وحرية البحث العلمي والإبداع الفني والثقافي، وهو ما ظل سائداً طوال حكم مبارك.

الأزهر والثورة المصرية

كما سبقت الإشارة إليه في المقدمة، فإن الدور السياسي للأزهر بعد الثورة شهد عدداً من المستجدات على خلفية التحولات في بيئة السياسة المصرية. وفي إطار السرد المقدم في المحورين السابقين من هذه الورقة، يمكن القول إن الأزهر يخوض معركته السياسية على جبهتين: الجبهة الأولى هي المتعلقة بموازنة التيارات الدينية الآتية من خارج المؤسسة الدينية الرسمية، ممثلة في الإخوان والسلفيين بالأساس، بينما يمكن القول إن المعركة الثانية هي تلك المتعلقة باستقلالية الأزهر ووزنه السياسي داخل الدولة بصفته أحد مكونات الدولة الوطنية في مصر. ونظراً لكثافة التفاعلات التي شهدتها الدور السياسي للأزهر عبر الاشتباك اليومي مع أغلب قضايا الحياة السياسية والشأن العام، فسوف نقصر خلال الجزء المتبقي من الدراسة على استعراض المستجدات ذات الطبيعة الاستراتيجية الأكثر ثباتاً بعيداً عن التصريحات الصحفية والبيانات والتفاعلات اليومية. لذا فإننا سنتناول بالتحليل مسألة تأسيس هيئة كبار العلماء، وبعض الوثائق التي أصدرها الأزهر، ووضع الأزهر في دستوري 2012 و2013.

ثانياً. الوثائق السياسية للأزهر:

صدر عن الأزهر عدد من الوثائق والبيانات السياسية في ظروف سياسية مختلفة، نتناول أهمها على النحو التالي.

1- وثيقة الأزهر الشريف حول مستقبل مصر:

صدرت الوثيقة في التاسع عشر من يونيو عام 2011؛ أي بعد مرور خمسة أشهر تقريباً على اندلاع الثورة، وبعد اختتام الانقسامات السياسية في مصر واشتداد حدة الاستقطاب الإسلامي العلماني الذي نجح الإخوان والسلفيون في فرضه على الجدل العام بما يخدم أجندتهم السياسية ويصرف النظر بعيداً عن قضايا الثورة الرئيسية، وكانت هذه المرحلة كذلك تسبق كثيراً من الاستحقاقات السياسية التي كان يجري الاستعداد لها سعياً لإنهاء المرحلة الانتقالية.

جاءت الوثيقة تحت عنوان "بيان الأزهر ونخبة من المثقفين حول مستقبل مصر"، (و يتضح من هذا العنوان ليس فقط الأطراف المشاركة في صوغ هذه الوثيقة)، وإنما كذلك الأطراف المستبعدة، بل والخصوم المستهدفين من ورائها، وذلك كما تمت الإشارة إليه من أن الوثيقة ظهرت في فترة كان فيها الاستقطاب الإسلامي العلماني على أشده.

ومن واقع ما نصّت عليه الوثيقة، يمكن القول إنّها استهدفت تحقيق أمرين:

الأمر الأول، هو تحقيق انتصار سياسي على خصوم المعسكر الذين شاركوا في صوغ الوثيقة؛ أي خصوم الأزهر والقوى المدنية، وهم إجمالاً قوى الإسلام السياسي: الإخوان والسلفيون، وبالأخص الإخوان، لأنّ منطلق هذه الوثيقة هو محورية الدولة الوطنية وقيم المدنية والديموقراطية، وهي القيم التي تصطدم مع النزعة الأممية لدى الإخوان، والقيم المعادية لمعاني المدنية والديموقراطية والمفاهيم ذات الصلة المرتبطة بهم والمتفرعة عنهم لدى السلفيين.

الأمر الثاني، هو تحقيق مكاسب استراتيجية للأزهر كمؤسسة، حيث سعت الوثيقة في عدة مواضع إلى التأكيد على كون الأزهر هو الـ"منارة" التي لعبت دوراً "قيادياً" في بلورة الفكر الإسلامي الوسطي. والأهم أن الوثيقة، وبناء على هذه المقدمات، تسعى لتأسيس أحقية الأزهر في تمثيل المرجعية الحصرية في تقرير السياسات الشرعية، وإن كان لم يصادر حق الآخرين في "إبداء" الرأي. كما سعت الوثيقة إلى التشديد على

أهمية استقلالية الأزهر في إدارة شؤونه وانتخاب شيخه، بالإضافة إلى إحياء هيئة كبار العلماء كما تقدم شرحه في النقطة السابقة.

بذلك يمكن القول، إن الوثيقة كان من شأنها العمل على هدفين متناقضين؛ محاربة التوجهات التي يجري النظر إليها على أنها تهدف لخلط الدين بالسياسة، وفي الوقت ذاته التأسيس لسلطة دينية يمثلها الأزهر. ومن ثم، فإنها تؤسس لبناء ما يتهم الأزهر به خصومه من سعي لممارسة السياسة باسم الدين، مع ملاحظة أن ما يتم اتهام الإخوان به هو الاتجار بالدين في السياسة، بينما يتم تصوير الدور الجديد للأزهر بأنه سعي لتحكيم الدين في السياسة (ولو جزئياً وفي حدود تفسير التشريعات)، وهو الادّعاء الذي يمثل صلب الرواية الدينية والسلفية على السواء، ومن ثم فليس هناك - نظرياً - ما يجعل من غير المستبعد أن يكون تبني الأزهر للادّعاء ذاته مجرد مقدمة لانحراف محتمل عن أداء رسالته من ترشيد الدين للسياسة إلى توظيف السياسة للدين.

2- وثيقة الأزهر الشريف لنبد العنف:

صدرت الوثيقة في الحادي والثلاثين من يناير عام 2013، وكانت هذه الفترة من أكثر الفترات التي علت فيها أسهم العنف في السياسة المصرية، لدرجة أصبح من البدهي معها تحذير البعض من اندلاع حرب أهلية في مصر، مما جعل الحديث عن العنف بنداً أساسياً للنقاش والتداول بشأنه في الجدل الدائر في المجال العام.

يمكن القول إن هذه الفترة اتسمت بتورط كثير من الأطراف في التحريض على العنف والعنف المضاد، ومن اللافت كذلك أنّ أكثر الأطراف التي كان يوجه لها الاتهام بممارسة العنف غير الشرعي هم جماعة الإخوان المسلمون التي كانت تتولى السلطة، ومن ثم كانت الطرف الذي في إمكانه - نظرياً - السيطرة على أدوات العنف الشرعي التي من المفترض أن تحتكرها الدولة بغرض ضبط الأمن وفرض السيطرة على الأطراف الخارجة عن القانون، والتي تهدد السلم العام في المجتمع. بعبارة أخرى، فإن هذه الوثيقة كانت قد صدرت في ظل مرحلة تتسم بدرجة عالية من السيولة لدرجة أن الطرف الذي كان مخولاً بحفظ السلم الاجتماعي من خلال استخدام العنف الشرعي كان هو أكثر الأطراف المتهمة بتهديد هذا السلم عبر التحريض على أنماط من العنف غير الشرعي الذي يفت في عضد تماسك الرابطة الوطنية، ليس فقط باللعب على وتر الطائفي، كما درجت عليه السلطات الحاكمة في مصر من قبل، لكن الانقسامات كانت قد وصلت مرحلة متطورة لم تسلم منها كثير من الفئات والشرائح الاجتماعية.

تمّ تصدير الوثيقة بالإشارة إلى الأطراف المشاركة فيها، والتي جاء في مقدمتها - وفق نص الوثيقة - شباب ثورة 25 يناير، ثم الإشارة إلى الأزهر وممثلي الكنائس. وبهذا تكون الوثيقة تسعى إلى اكتساب مشروعية

الانتساب للثورة وتمثيل مبادئها، لاسيما أنها صدرت بعد ستة أيام من إحياء الذكرى الثانية لها، وهي الذكرى التي كانت مناسبة للنفخ في نار الاستقطاب السياسي ومنازعة مختلف الأطراف بعضها البعض السيطرة على قميص الثورة، الذي يعد بمثابة مصدر الشرعية للفعل السياسي في مصر منذ الإطاحة بمبارك.

تضمنت الوثيقة عشرة بنود، وقد نصت هذه البنود جميعها على حرمة الدم، وعلى مختلف قيم التعايش والسلام ونبذ العنف أو التحريض عليه وتقبل الآخر، وضرورة حماية النسيج الوطني، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية الحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها، ومسئوليتها عن القيام بواجب تحقيق الأمن وحماية الممتلكات العامة، دون أن يجور ذلك الواجب على حقوق الإنسان وحرياته. وبذلك يمكن القول إن هذه الوثيقة سعت إلى التعامل مع لب الإشكالية التي يتولد عنها ظاهرة العنف في المجال السياسي، وهو كونه عنفاً يصدر عن أطراف ليس مخولاً لها استخدام العنف، بوصف أن الدولة هي الطرف الوحيد - بحكم التعريف - المخول له احتكار هذا الحق، ومن ثم يمكن القول إن هذه الوثيقة سعت إلى تحقيق التوازن بين التأكيد على الحريات وحقوق الإنسان التي يجب أن تحافظ عليها الدولة، في مقابل وسم أي عنف صادر عن أي طرف من الفرقاء السياسيين بأنه مرفوض وموضع إدانة، ومن ثم نزع الشرعية عن هذا الطرف.

3- وثيقة الحريات وحقوق المرأة:

صدر "بيان الأزهر والمتفقين حول منظومة الحريات الأساسية" في الثامن من يناير 2012، وتم إقرار "وثيقة الأزهر لحقوق المرأة المصرية" من قبل هيئة كبار العلماء في الثاني عشر من يونيو 2013، ويلاحظ أن كلتا الوثيقتين ذات طابع ثقافي أكثر من الطابع السياسي، بل إن وثيقة حقوق المرأة تنص في النقطة الأولى من المنطلقات الخمسة على الرفض التام لتسييس القضايا المجتمعية واستخدامها في الصراع السياسي، لذلك فإننا لن نتوسع في تحليل هاتين الوثيقتين في هذه الدراسة التي تركز على الدور السياسي للأزهر، وسنكتفي بإبداء ملاحظة سريعة عن السياق والأثر السياسي للوثيقتين في إطار موضوع الدراسة.

تتسم كلتا الوثيقتين بطابع ليبرالي قياساً على التوجهات والمواقف التقليدية لكل من الإخوان والسلفيين، ويتضح هذا في مسمى وثيقة الحريات الذي يشير إلى مشاركة فئات من المنقذين في العمل عليها، وهم من دأبوا على التصدي لتصورات الإسلاميين الضيقة عن الحريات بمختلف جوانبها. كما يمكن الذهاب إلى أن هاتين الوثيقتين اللتين صدرتا على مدار عام ونصف أتتا لتمثلاً لتطمينات لبعض الفئات الاجتماعية التي كان يساورها القلق من الصعود اللافت للإخوان والسلفيين وتغلغلهم داخل بعض أجهزة الدولة وفي دوائر صنع القرار، بشكل كان يمثل هاجساً لدى كثير من المصريين على مستقبل الحريات وعلى قضايا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية على قدر كبير من الأهمية كموضوع حقوق المرأة.

ثالثاً- الأزهر في الدستور:

شهدت مصر منذ ثورة يناير صدور دستورين يفصل بينهما عام واحد، الأول في ديسمبر 2012 والثاني في ديسمبر 2013. وقد اختلفت وضعية الأزهر في كل من الدستورين، ويرجع ذلك إلى اختلاف السياق العام لكل منهما. ويمكن الإشارة تحديداً إلى عاملين رئيسيين أديا إلى أن يأخذ الأزهر تلك المكانة الرفيعة في دستور 2012: العامل الأول يمكن رده إلى رغبة جماعة الإخوان المسلمين في منح الأزهر تلك المكانة، توطئة لتوظيف الأزهر كأداة في خدمة أغراض الجماعة عبر السيطرة عليه من الداخل فيما بعد في محاولة لتكرار تجربة الأوقاف الناجحة، حيث تعد وزارة الأوقاف من أنجح التجارب التي تمكّن الإخوان فيها من تنفيذ سياسة "الأخونة"، وهو ما كان من المزمع تكراره مع الأزهر. العامل الثاني يتعلق بموقف الجيش، حيث يمكن النظر إلى تساهل الجيش إزاء تحقيق الأزهر لتلك المكاسب في الدستور على أنه كان نوعاً من المقايضة مقابل قيام الأزهر بدور حائط الصد في وجه الخطاب الديني لكل من الإخوان والسلفيين.

تنص المادة الرابعة المتعلقة بالأزهر في دستور 2012 على التالي:

"الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، ويتولى نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم. ويُؤخذ رأى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، يحدد القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء. وتكفل الدولة الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وكل ذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

بينما تنص المادة السابعة من دستور 2013 الذي أقرته لجنة الخمسين على التالي:

"الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه. وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء".

وبذلك نرى أن الاختلاف الأساسي بين وضعية الأزهر في دستور 2013 عن دستور 2012 في مسألة أخذ "رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية". ويمكن تبرير هذا الاختلاف بعاملين أساسيين: العامل الأول هو تراجع الخطر الإخواني بعد عزل مرسي، وما تبعه من تطورات أفضت إلى إقصاء جماعة الإخوان خارج المشهد السياسي الرسمي ولو إلى حين. والعامل الثاني هو زيادة ثقل

المكون المدني غير الإسلامي في تحالف السلطة بعد 30 يونيو والذي قام بصياغة دستور 2013، وهذه القوى كان ينتابها القلق من مسألة أخذ رأي الأزهر فيما يتعلق بمسألة التشريع وتفسيرها، فضلاً عن غموض المادة فيما يتعلق بآلية هذا التشاور.

من أبرز المحطات التي ظهر فيها تأثير هذا التبدل في توازنات القوى السياسية في مصر على وضعية الأزهر في الدستور، كانت تلك المواجهة التي حدثت بين الأزهر والقوى المدنية أثناء النقاشات التي تمت داخل لجنة الخمسين لوضع دستور 2013، وذلك فيما يتعلق بمسألة مدنية الدولة، والتي أصر الأزهر على عدم النص عليها في الدستور، إلى أن تم التوصل إلى حل وسط ينصّ على أنّ مصر دولة "حكما مدني".

كما يمكن أيضاً أن نشير إلى المفارقة التاريخية المتمثلة في التشابه بين تراجع وضعية الأزهر في دستور 2013 عن دستور 2012 في شأن التشاور معه فيما يخص شؤون الشريعة، وبين تراجع محمد علي قبل أكثر من قرنين عن تعهد مماثل لعلماء الأزهر بأخذ رأيهم في القضايا السياسية الكبرى؛ ففي بداية حكمه، كان محمد علي في حاجة للتحالف مع الأزهر بما يمثله من ثقل ومركز مهم من مراكز القوى السياسية في مصر في ذلك الوقت، كي يحسم مسألة السلطة لصالحه، لكنه سرعان ما تراجع عن التزاماته في هذا التحالف بعد أن بدأت تستقر له الأمور.

لكن يظل المكسب الأكبر المتحقق للأزهر من خلال هذا الدستور هو ذلك الخاص باستقلاله في إدارة شؤونه، وهي المسألة التي تمّ النصّ عليها في دستور 2012، ولم يتمّ المساس بها في دستور 2013. وهذه الاستقلالية من شأنها أن توفر للأزهر حرية حركة أكبر في تشكيل توجهاته السياسية بشكل يجعلها أقلّ خضوعاً للسلطة مقارنة بالعقود المنصرمة.

خاتمة:

عقب الثورة برز الدور السياسي للأزهر بشكل لافت مقارنة بما قبلها، وقد وضح هذا الدور في تصديه للأفكار التي كان يحملها كل من الإخوان والسلفيين والجهاديين كونها أبرز التيارات السياسية الصاعدة، والتي تنطلق من أرضية دينية، وكانت نقاط المجابهة الفكرية والسياسية الرئيسة بين الأزهر وهذه القوى الآتية من خارج المؤسسات الرسمية للدولة تتمثل في نقطتين: الأولى هي تأكيد الأزهر على محورية الدولة الوطنية، في مقابل النزوع الأممي لدى الإخوان، وأيضاً عدم إيمان التيارات السلفية والجهادية بفكرة الدولة ككيان حدثي له رموزه ويدين له المواطنون بالولاء. والثانية هي تأكيد الأزهر على قيم الحداثة والوسطية وما يرتبط بها من مفاهيم، كالحريات - على اختلافها وتعددتها - وحقوق المرأة والديموقراطية... إلخ، في مقابل الأفكار المتشددة للتيارات الأخرى.

سعت هذه الورقة إلى اختبار تلك التوجهات السياسية للأزهر بعد الثورة من خلال وضعها في إطار الصيرورة التاريخية للدور السياسي للأزهر فيما يتعلق بعلاقته بالدولة الوطنية في مصر وتكوينها التاريخي، وفيما يتصل بعلاقته بالسلطة السياسية والتحويلات التي طالت قيمها الثقافية وانعكاس ذلك على التوجهات الفكرية التي تبناها علماء الأزهر في مختلف المراحل، وذلك بهدف تبين عناصر الثبات والتحول في تلك التوجهات التي انتهجها الأزهر في مواقفه السياسية.

توصلت الدراسة إلى أنّ البعد الوطني في الدور السياسي للأزهر يُعدّ بعداً أصيلاً يجد جذوره في المواقفة التاريخية للأزهر في بلورة الوعي الوطني في محطات مختلفة، وهو الدور الذي لم ينقطع بعد الاستقلال. أمّا عن مدنية الدولة في مصر، فهي لم تتحقق بالمعنى الصافي والمجرد كدولة علمانية يتم فيها تحييد أثر الدين في الحياة السياسية، حيث كان أقصى مدى يمكن أن تصل إليه مدنية الدولة في مصر هو تحييد دور رجال الدين في الحياة السياسية، أمّا الدين باعتباره رافداً ثقافياً ومصدراً لإسباغ المشروعية، فقد ظل حاضراً على الدوام كأحد السمات الأصيلة للدولة الوطنية في مصر. وقد تراوحت درجة حضور دور رجال الدين من مرحلة تاريخية إلى أخرى تبعاً للظروف، وكان هذا الحضور بعد الثورة، ممثلاً في دور الأزهر، مرتبطاً بحضور تيارات الإسلام السياسي بغرض موازنة دور هذه التيارات. وحين تراجع وزنها عقب الإطاحة بحكم الإخوان ومن خلفهم انتفت الحاجة إلى حضور الأزهر بالثقل ذاته، بشكل انعكس على مداولات وضع مسودة دستور 2013.

أما عن التوجهات الوسطية للأزهر وتبنيها خطاباً سياسياً معتدلاً قريباً من خطاب القوى السياسية المدنية؛ أي غير الدينية، فإنه يعكس مجموعة من المواءمات التي تتعلق بطبيعة الظرف والسياق السياسي المتغير،

والتحالفات التي تتم بداخله، والمصالح الخاصة بكل طرف. والمواجهة التي حدثت بين الأزهر والقوى السياسية بشأن "مدنية الدولة" في دستور 2013 تبيّن أنّ التقاربات الفكرية بين الأزهر والقوى المدنية كانت في جزء منها تقاربات تكتيكية ومرحلية، وليس هناك ما يمنع من التحول عنها في ظل الطبيعة المحافظة للأزهر بصفته مؤسسة دينية.

هذه السمة المحافظة من المرجح أن تنمو وتتطور ذاتياً بشكل حر بعيداً عن مصالح السلطة، وذلك في ظل الاستقلالية المتحققة للأزهر بمقتضى الدستور، والتي لم يتم المساس بها حين تمّ وضع دستور جديد عام 2013، وتعدّ هي المكسب الأهم الذي حققه الأزهر بعد الثورة، حيث من الممكن أن تفتح المجال لعودة الأزهر لممارسة دور مؤثر داخل الدولة أكثر منه أداة من أدواتها التي يهيمن عليها العسكر. فالوقائع التاريخية خلال القرنين الماضيين تشير إلى أنّ تراجع دور الأزهر ارتبط بصعود دور الجيش وهيمنته على الدولة، وهو ما ظهر في تجربتي محمد علي وجمال عبد الناصر؛ ومن ثم فإن مسألة استقلالية الأزهر قد تُعيد له الاعتبار، كمؤسسة، في إطار الإقصاء والتراجع الذي تعرض له في محطات تاريخية سابقة من قبل المؤسسة العسكرية، وإن كان من الصعب استشراف طبيعة العلاقة بين الجيش والأزهر في مصر على ضوء هذه الفرضية، لاسيّما في ظل التعقيد الذي يحيط بدور الجيش في الحياة السياسية بمصر، وهو ما يقع خارج النطاق المحدد الذي ركزت عليه هذه الورقة.



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com